



الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين

U.N.P.E.F

المكتب الوطني

01. شارع محمد مادة - ساحة أول ماي الجزائر العاصمة



بومرداس في 14/10/2014

بيان وطني رقم 34

عقد المكتب الوطني لقاء مع المكاتب الجهوية ورؤساء المكاتب الولائية يومي 13 و 14 أكتوبر 2014 بثنائية فرانتز فانون ببومرداس لدراسة مستجدات الساحة التربوية والنقابية خاصة بعد صدور التعليمات الوزارية المشتركة المتمة للتعليمية 2014/004 المؤرخة في 2014/09/22 والتي أخلت فيها السلطات العمومية من التزاماتها التي تضمنتها محاضر الاتفاق مع المديرية العامة للتوظيف العمومية ووزارة التربية الوطنية ، مما أفرز توترا و تدمرا لدى الفئات المتضررة من مختلف أسلاك التربية، و ما تشهده الساحة من حركة احتجاجية لموظفي المصالح الاقتصادية في أسبوعها السادس في ظل الصمت الرهيب للجهات الوصية لخير دليل على ذلك .

إن الإطارات النقابية المجتمعة في بومرداس تبدي تضامنها ومساندتها المطلقة لموظفي المصالح الاقتصادية وتطالب السلطات العمومية بالاستجابة الفورية لمطالبهم و مطالب كل الفئات المتضررة و تحملها مسؤولية تداعيات عدم استقرار القطاع وتؤكد على ما يلي:

- 1- التعجيل في تطبيق التعليمات الوزارية المشتركة 004 / 2014 في كل مديريات التربية عبر الوطن.
- 2- التمسك بالتطبيق الحرفي لما جاء في المحاضر المشتركة.
- 3- إنصاف الفئات المتضررة خاصة المشتغلة على الرتب الأيالة للزوال والذين تلقوا تكوينا بعد 03 جوان 2012 والذين هم قيد التكوين ، ومعلمي الابتدائي حملة الشهادات في غير الاختصاص ، و الذين تمت ترقيتهم بين إدماجي 2008 و 2012 .
- 4- تفعيل إلغاء المادة 87 مكرر بما يضمن تحسين القدرة الشرائية للأسلاك المشتركة و العمال المهنيين و أعوان الأمن و الوقاية.
- 5- التكفل بملف الجنوب و المعالجة الموضوعية لملف منح الامتياز و المناطق للجهات المعنية .
- 6- التنديد بوزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي لعدم تمكيننا من مسودة مشروع قانون العمل الجديد للإثراء ، وإن اكتفاءها بمشاوره نقابة واحدة لدليل على عدم وجود تعددية نقابية حقيقية .

ومن أجل تحقيق المطالب العالقة انصافا للأسلاك المتضررة تقرر :

التوقف عن العمل ليوم واحد : الثلاثاء 21 / 10 / 2014 مع تنظيم وقفات احتجاجية أمام مديريات التربية .

ختاما: يدعو المجتمعون كافة موظفي و عمال التربية عقد جمعيات عامة تحضيريا لعقد دورة المجلس الوطني ، و التجند لأي موقف كفيل بافتكاك كافة المطالب المشروعة ، ويؤكدون أن استقرار قطاع التربية مرتبط بمدى استجابة السلطات العمومية للمطالب العالقة و وفائها بتجسيد التزاماتها .

